أشادوا بالأمر الملكي لخادم الحرمين الشريفين بقصر الفتوى على أعضاء هيئة كبار العلماء وأكدوا أنه يحفظ للعلماء مكانتهم

دعاة لـ «الأنباء»: قصر الإفتاء على المختصين يقي المسلمين الوقوع في البلبلة

المسباح: فوضى الفتوى عبر الفضائيات خلقت تشويشاً لدى عامة الناس

الشطي: قرار يوقف الدخلاء ويضع حداً لإعلام الإثارة ويرفع اللبس عن العوام

ناظم المسباح

د. محمد النجدي

حاي الحاي

د. بسام الشطي

محمد العصيمي

فيحان الجرمان

ضاري المطيري

أشاد عدد من العلماء والدعاة بالأمر الملكي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بقصر الفتوى على أعضاء هيئة كبار العلماء، مطالبين جميع ولاة المسلمين بأن يسلكوا هذا المسلك، حتى لا يقع المسلمون في فوضى الفتاوى. وأكد الدعاة ان قصر الافتاء على المختصين يحفظ للعلماء مكانتهم، ويقي المسلمين من الوقوع في البلبلة والحيرة في أمور دينهم، خاصة مع الفوضى التي ظهرت عبر كثير من الفضائيات وخلقت تشويشا لدى عامة الناس، ورأوا ان الأمر الملكي خطوة مطلوبة بعد ان ظهرت فتاوى كثيرة جانبها الحق وشذت عن الصواب، مؤكدين ان قرار خادم الحرمين الشريفين سيضيق الخناق على من يبغض الدين وأهله، فإلى التفاصيل:

في البداية أوضح الشيخ ناظم المسباح ان المرسوم الملكي الذي صدر من خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، بقصر الفتوى على المفتي العام وأعضاء هيئات الإفتاء المختصة، جاء في مكانه ومحله الصحيح، مشيرا إلى أن هذا الإجراء ينبغي على جميع ولاة المسلمين أن يسلكوه حتى لا يقع الناس في فوضى الفتاوى.

وبين أن للفتوى شروطا وضوابط بينها علماء أصول الفقه لتجنب وقوع الناس في البلبلة والحيرة في أمور دينهم، لافتا إلى أن الخلاف بين العلماء في الماضي كان إذا وقع يبقى بينهم، حيث يحصر في الرسائل فيما بينهم مع تجنيب الناس له حتى لا يفتنوا أو يتجرأوا على انتهاك حرمات الله أو يتتبعوا الرخص بطريقة غير سليمة.

وأضاف المسباح ان الفوضى الحادثة حاليا عبر الفضائيات خلقت تشويشا لدى العامة من الناس، كما أنها تسببت في تقليل مكانة أهل العلم وهيبة العلم لديهم، وتابع أن العلماء سلكوا في الماضي مسلك تفريغ وتخصيص علماء شرعيين مختصين للفتوى، مشيرا إلى أن المملكة العربية السعودية لديها حاليا، بحمد الله، مفت على مستوى عال من العلم والكفاءة والديانة والأمانة والثقة، كما أن هناك هيئة فتوى تتصدى لإفتاء الناس.

النجدي: شروط الاجتهاد

وأما د.محمد النجدي فأوضح أنه لا شك أن الحاجة إلى العلم في كل وقت وحين أشد من حاجة الإنسان للطعام والشراب، والحاجة الى الفتوى أيضا شديدة ولا تقل عن طلب العلم، ونفعها للأمة عظيم، وتبصيرهم بأمور دينهم، ونحن نرى الإقبال الشديد على السؤال والاستفتاء، وهذا يعكس يقظة في المجتمعات المسلمة اليوم، ومحاولة لتحري الحلال والحرام.

وتابع قوله انه له بعض الوقفات في ضوابط الفتوى:

الوقفة الأولى: أن فضل الفتيا ومنزلتها في الدين عظيمة، فالفتيا أمر تولاه الله سبحانه بنفسه، كما في قوله تعالى: (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن)، وقام به الأنبياء عليهم السلام، ثم العلماء من بعدهم وهي توقيع من رب العالمين، وقد مارس الصحابة رضوان الله عليهم الفتوى في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم وبإذنه وعلمه، فربما أقر، وربما صحح، أو عدل.

ولاشك أن أهل الإفتاء هم صفوة الورى ومصابيح الدجى، فقد قال الشافعي: «إن لم يكن الفقهاء أولياء الله في الآخرة فما لله ولي» والفتيا أعظم خطرا من القضاء، ذلك أن الفتيا تصبح شريعة عامة لدى المستفتي وغيره، بخلاف القاضي الذي يقتصر قضاؤه على محل الخصومة، ولذلك فقد جاء الوعيد لمن أفتى بغير علم، ولا شك أن من أفتى بخلاف الحق فالمصيبة أعظم.

وأما الوقفة الثانية: فهي فيمن يملك حق الفتيا، وذلك أن للفتيا أثرها البالغ على الأمة، ولذا تقلدها العلماء والفقهاء، وهي من الأمانة العظيمة وهو بلا شك تشريف يقابله تكليف، بل جملة تكاليف، وتنشأ عنه مسؤوليات جسيمة، وأعباء ثقيلة، لا يعين عليها إلا الله عز وجل، ولا شك أن هناك شروطا يجب أن تتوافر فيمن يتصدى لهذه المهمة، وهذه الشروط هي شروط الاجتهاد لأن المفتي هو المجتهد.

شروط الاجتهاد

وتابع ان شروط الاجتهاد هي الإحاطة بمدارك الشريعة والفهم لمقاصدها، بأن يكون على قدر كبير من العلم بالإسلام، والإحاطة بأدلة الأحكام، العلم بكتاب الله وبالسنة النبوية، وبأصول الفقه، والدراية بعلوم العربية، مع البصيرة والمعرفة بالحياة والناس، بالإضافة إلى ملكة الفقه والاستنباط.

أما الوقفة الثالثة فهي الضوابط المتعلقة بالمفتي ومنها: النية الصالحة والبعد، عن الأغراض والمصالح الشخصية والبعد عن الأهواء والبدع والحذر من تتبع الرخص والشاذ من الأقوال والفتاوى، والفتيا المباشرة إنما تشرع بضوابطها، ويتعين على المفتي ألا يتجاوز موقعه العلمي من الفتيا، وغير ذلك مما هو مذكور في مظانه.

الحاي: قرار حكيم

وأما الشيخ حاي الحاي فشكر الأمر الملكي الذي رأى فيه قرارا حكيما يدل على حرص عظيم على نبذ كل ما يفرق وحدة المسلمين ويمزق قوتهم ويشتت أمرهم، لافتا إلى أن من أخطر الفتن انتشار الشبهات في الأمة الإسلامية، فإنها قد تدخل في قلب المسلم من حيث لا يشعر بسبب تزيين أهل الباطل لها.

وأضاف أنه لا يمكن للناس معرفة وإبطال هذه الشبهات إلا عن طريق العلماء الراسخين في العلم الذين ورثوا العلم عن نبينا محمد ﷺ والذين لا يفتون الناس إلا ببعد نظر ومعرفة المصالح والمفاسد، والذين يعرفون متى يتكلمون ومتى يسكتون، قال تعالى: (وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم)، مشيرا إلى أن من الضروري معرفة مكانة هؤلاء العلماء وحمايتهم من قبل ولاة الأمر حتى نحمي الناس من الشبهات وممن يثيرها.

الشطي: إنصاف للعلماء

وأما د.بسام الشطي فشكر أيضا هذا الأمر الملكي الذي رأى فيه إنصافا للعلماء وإعطاءهم دورهم الحقيقي ومسؤوليتهم امام ربهم ووقف الدخلاء ووضع حد لإعلام الإثارة ورفع اللبس على العوام في اهل الحل والعقد، وتابع أن هذا الأمر من مسؤولية الحاكم.

من جهته عبر الإمام والخطيب في وزارة الأوقاف محمد ضاوي العصيمي عن فرحه بالقرار الذي أصدره الملك عبدالله بن عبدالعزيز بقصر الفتوى العامة على أعضاء هيئة كبار العلماء، خاصة بعد ما ضعف جانب الفتوى وحار الناس في بعض الفتاوى الأخيرة، وفقد العامة ثقتهم في المفتين، لاسيما أن الفتاوى الأخيرة خالفت في كثير منها مسائل متفقا عليها بين أهل العلم، وحكي الإجماع عليها.

وقال العصيمي إنه أشار في مقالة له قبل مدة إلى أن من آداب المفتي النظر في مآلات الفتوى وأين تقع؟ وعلى من؟ ومن سيستفيد منها؟ فالعالم الحقيقي ليس هو الذي يتكلم في كل شيء وعن كل شيء، بل العالم هو الذي يتأمل وينظر ويتأنى، ولا ضير عليه حتى إن أحجم وتوقف في الموطن الذي يشعر أن المصلحة في عدم الكلام.

ثم إن من آداب المفتي مراقبة الله تعالى، والصدق في الفعل والقول، والبعد عن حظوظ الدنيا كحب الظهور والشهرة ومجاراة أهواء الناس ورغباتهم حتى لو كان ذلك على حساب الدين.

ومن الآداب المهمة كذلك التي ينبغي أن يتحلى بها المفتي صفة الورع فإذا علم المفتي بأن هناك من يكفيه المؤنة عليه أن يحمد الله تعالى، وهذا هو ديدن السلف رضوان الله عليهم.

منع المفتي

وزاد العصيمي: من المسائل التي تكلم عنها الفقهاء منع بعض المفتين من الفتيا وهذا من باب التأديب وحفظ دين الناس، فإذا كانوا يمنعون الطبيب الجاهل غير المتقن لأنه قد يفسد الأبدان، فمنع المفتين الذين عرفوا بالشذوذ من باب أولى لأن عدم منعهم يؤدي إلى فساد الأديان، فليس البدن بأعز وأكرم من الدين.

وأشار إلى أن الأمر الذي أصدره الملك عبدالله هو في الحقيقة ليس بالأمر الجديد لاسيما إذا تذكرنا ما كان عليه الأمر زمن الشيخ بن باز رحمه الله، ثم إذا نظرنا نجد أن هذا الأمر يدخل في باب التنظيم ومنع التشويش، فاليوم بعض الدول تعين مرشدين للحملات ومفتين حتى يرجع الناس إليهم عند السؤال والاستشكال في الحج، ويتم اختيار هؤلاء عبر لجان يتم فيها اختيار هؤلاء المفتين والمرشدين ويتم توجيههم أيضا إلى البعد عن المسائل الشاذة والتي تحدث بلبلة واضطرابا.

وأضاف العصيمي أن توقيت هذا القرار جاء في محله حيث سيضيق الخناق على من يبغض الدين وأهله ويبغض العلماء، ويغيظهم أمر رجوع الناس إلى أهل العلم لاستفتائهم، لاسيما أولئك الذين يتسابقون إلى نشر الفتاوى الغريبة وبثها بين الناس وهم ما بين ساخر وشامت ومستهزئ.

الجرمان: صون الأحكام الشرعية

من جهته، قال الإمام والخطيب في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الداعية فيحان الجرمان ان ما أصدره الملك عبدالله بن عبدالعزيز بقصر الفتاوى على هيئة كبار العلماء المعنية رسميا هو عين الصواب وموافق للشرع وذلك لأمرين: الأول أن العلماء هم ورثة الأنبياء وأن الله خصهم بخصائص منها الخشية منه لأن العلماء هم الذين يخشون الله بنص القرآن ومن خشي الله خشي فتواه وعاقبة قوله وفعله فقال تعالى: (إنما يخشى الله من عباده العلماء) وقد رفعهم الله فقال تعالى (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات).

الأمر الثاني: أن الأحكام الشرعية يجب أن تصان من عبث العابثين وممن يحاول العبث بها أيضا فالناظر إلى حال المسلمين يدرك أن الذي يتصدى للفتوى ليس العالم وإنما الجاهل أو كاتب صحافي لا يعرف بطلبه للعلم، ولا يشار له بالبنان فتراه يحل حراما ويحرم حلالا، فالأحكام الشرعية لا يتصدى لها ولا يتكلم فيها إلا من هو أهل لها كما قال تعالى (ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم).

وتابع الجرمان أن الفتوى لا تؤخذ إلا من مظانها وأهلها كما قال تعالى (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)، فالواجب على طلاب العلم، وعلى كل مسلم الابتعاد عن الفتيا بغير علم وألا يتصدى لها فيقع ويوقع غيره فيما لا تحمد عقباه، وإحالة الفتوى إلى ذوي الاختصاص من أهل العلم الموثوقين بعقيدتهم أسلم للأمة، وأوضح أن ترك الفتوى لصغار السن والمتعالمين وقليلي الفقه في الدين ولأهل الأهواء والبدع أحيانا يمزق الأمة ويوقعهم في حرج ويشتتها بل يضعفها ويجعلها في شك من أمر دينها لذا يجب أن يعنى ولي الأمر بهذه المسألة عناية تامة وأن يلزم العلماء بالفتوى ويحذر غيرهم من الاقتراب منها لأن العلماء أحق بها).

قرار خادم الحرمين بحصر «الفتيا» في هيئة كبار العلماء يمنع التطفل على مائدة الشرع

ايلاف: القرار الملكي الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بقصر أمر الفتيا على هيئة كبار العلماء ارجع الأمر إلى أهله كما يقول سعوديون كثيرون في منتدياتهم ومجالسهم الخاصة بمجرد صدوره، حيث ركز القرار في عموم لفظه على جانبين يشكلان الركيزتين الأساسيتين في دولة مهمة في كل الأبعاد التي تضمها، الدين والوطن، إذ ما بين كل جملة وأخرى يفند القرار نفسه وكأنه يقول بأن صورة الدين والمملكة باتت مسرحا «للفتاوى» التي صنفها القرار بأنها «في مشمول شواذ الآراء، ومفردات أهل العلم المرجوحة، وأقوالهم المهجورة»، التي تنامت في الفترة الأخيرة، حتى جاء رمضان المعروف بأنه السوق الرائجة والكبرى للفتاوى المختلفة بقدر اختلاف مستويات مطلقيها علما وشرعا. والمتتبع للشأن السعودي في الشهور الأخيرة يكاد يجزم بأن أكثر ما يميز الساحة في جزرها ومدها هي الفتاوى وما أثاره موجها في مختلف أوساط المجتمع وطبقاته.

ولا يمكن للمتابع نفسه أن يفاجأ بالقرار خصوصا إذا ما تتبع سلسلة الأخبار الأخيرة التي تولت كبرها هيئة كبار العلماء حين أعلنت عزمها تعيين مفتين في مناطق المملكة المختلفة يرتبطون بها رسميا، ثم جاء بعدها تنظيم معلن أقرته الهيئة نفسها في شهر يوليو الماضي حينما عمدت إلى تفعيل عزمها وبدأت فيه رسمياً.

ومن ذلك يتضح أن القرار الملكي كان داعما ومؤيدا للهيئة في توجهها نحو الضبط والربط، وهذا وذاك يفسر أيضا اللغة القوية على حفظ مكانة «الفتوى الرسمية» إذ إن القرار الملكي أسهب كثيرا في التشديد على هيبة المؤسسات الدينية الرسمية وقيمتها الاعتبارية.

ويقول كاتب سعودي إن «الفتوى السعودية» تختلف عن غيرها حتما، لا بسبب أن قائلها ينتمي إلى بلاد مكة والمدينة وحسب، ولكن لأن فتاوى السعوديين معتبرة جدا عند طائفة كبيرة في العالم الإسلامي، في وقت تنصب لها طائفة أخرى مصيدة «التشفي» بعلماء السعودية وتصوير الوضع وكأن هذا هو المنهج السعودي الرسمي.

وأضاف الكاتب الذي فضل عدم ذكر اسمه أن التوجيه الملكي حمل أيضا عدة إشارات يفهم من مضمونها أن «تنظيم الفتوى» بات أمرا ملحا بعدما عجت الساحة السعودية بالغث والسمين من الفتاوى التي قد لا تنفع الناس أكثر من إثارة اللغط وهو ما يمكن إطلاقه «على فتوى إرضاع الكبير أو هدم الحرم وتحريم رياضة اليوغا».

وفي الأمر الملكي الموجه أساسا إلى هيئة كبار العلماء ممثلة برئيسها المفتي العام عبدالعزيز آل الشيخ مرور سريع على خطباء جوامع اتخذوا من المنابر «لتناول موضوعات تخالف التعليمات الشرعية المبلغة لهم عن طريق مراجعهم، إذ إن منبر الجمعة هو للإرشاد والتوجيه الديني والاجتماعي بما ينفع الناس، لا بما يلبس عليهم دينهم، ويستثيرهم، في قضايا لا تعالج عن طريق خطب الجمعة».

وعلى الرغم من أن البعض قالوا إن القرار قد يكون قتلا للحوار، إلا أن القرار نفسه يعطي صورة واضحة لما يجب عليه الحال من حيث ان التنظيم جاء في الذين يفتون في شأن العامة والخوض فيه من دون أن يكونوا ممثلين بمرجعية رسمية يمكن أن تتحمل تبعات أي فتوى تصدر عنهم. وبحسب مراقبين، فإن هذا ينطبق أيضا على كتاب الصحف والمثقفين الذين يتعاطون مع الشأن الديني تفنيدا وتعقيبا، إذ إن القرار وجه للمفتين غير الرسميين و«كل من حمل آلة تساعد على طلب العلم، ولا تؤهل لاقتحام هذا المركب الصعب، فضلا عمن لا يملك آلة ولا فهما ليجادل في دين الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير، وإنما هو التطفل على مائدة الشرع، والعجلة خالي الوفاض في ميدان تحفه المخاطر والمهالك من كل وجه».

ولأن القرار كان مهما ويمس شأنا يكاد يكون من صميم التعاطي السعودي فإن التكهنات أخذت طريقها في حوارات السعوديين بعد صدوره، ففي حين قال بعضهم بأن قصر الفتوى قد يكون مقدمة لقرارات مهمة لا تريد الدولة أن يأخذ «المتطفلون» دورا فيها والتشويش على العامة من خلالها، اكتفى فريق آخر «بفلوس خبر اليوم وبلاش بكره» انتظارا لما ستؤول إليه ركاب مفتي القنوات والخطب والصحف والمواقع وكل «كانتونات» الفتاوى المعلبة التي لم تستثن شيئا حتى الصلاة على سطح القمر وقتل «ميكي ماوس».

تعيين الدويهيس رئيساً لاتحاد التعاونيات والتجديد له بقرار وزاري وفي إطار قانون التعاون

د. حسين الدويهيس

أصدر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بيانا رد فيه على تصريحات رئيس مجلس إدارة جمعية النزهة التعاونية التي اشار فيها الى بعض الامور التي تتعلق بالاتحاد ولجنة متابعة ومراقبة الاسعار به، واكد الاتحاد ان كلها مغالطات تحتاج الى تصحيح وايضاحات وسنتولى الرد على ما تضمنته هذه التصريحات فيما يخص الاتحاد واللجنة من نقاط الواحدة تلو الأخرى. وتضمن البيان ان العدساني وفي لقاء تلفزيوني اعلن ان تعيين رئيس الاتحاد غير قانوني، فهل يمكن ان يبين لنا ما وجه عدم قانونية تعيين رئيس الاتحاد؟ فكما يعلم الجميع ان رئيس الاتحاد تم تعيينه بموجب قرار وزاري كما تم التجديد له بقرار وزاري ايضا، وكلا القرارين (التعيين والتجديد) قد صدرا في إطار قانون التعاون رقم 24 لسنة 1979 ولا يقدح في تعيين رئيس الاتحاد انه رئيس لجمعية النسيم التعاونية، لأن المادة 35 من قانون التعاوني والتي يتم التعيين على أساسها لم تضع اي شروط فيمن يتم تعيينه.

واستطرد البيان: لنبدء التعليق على ما جاء بتصريحات العدساني، فحول تساؤله عن دور اتحاد الجمعيات في الحد من الاسعار، نؤكد ان الاتحاد يقوم بدوره في الحد من الارتفاع المصطنع في اسعار السلع الاستهلاكية حماية للمستهلك ولم يبتعد الاتحاد مطلقا عن اداء هذا الدور، خاصة انه منصوص عليه في النظام الاساسي له، وأما بخصوص ما ذكره بأن سعر المحارم المنتجة باسم جمعيته 160 فلسا بينما سعر محارم التعاون 220 فلسا على الرغم من ان المنتجين يتم توفيرهما من مصنع واحد فهذا خطأ، فالمصنع المنتج لمحارم الجمعية ليس هو المصنع المنتج لمحارم الاتحاد. وتابع: وحول ما ذكره بأن سلع منتجات الاتحاد لم تطرأ عليها نسبة خصم كبيرة في شهر رمضان، فهذا قول يعارضه الواقع، إذ إن السلع التي تحمل علامة التعاون والتي قرر الاتحاد تخفيض اسعارها بمناسبة شهر رمضان المبارك بلغ عددها 100 سلعة وبنسبة تخفيض تتراوح بين 5,5٪ و26٪ معظمها من السلع الغذائية الضرورية كالأرز والحبوب والمواد الغذائية المجمدة اضافة الى انواع اخرى من السلع كالمنظفات.

واستدرك: اما ما قال عنه حول غياب دور لجنة الاسعار وانه استقال من عضويته فيها لضعف ادائها وعدم وجود آلية واضحة، فكل هذه اقوال قد تكون موضع ملاحظة فقد كان مقررا للجنة اي انه في موقع المسؤولية بها، وبالتالي فإن اي ضعف ينسب الى اداء اللجنة قبل استقالته منها فإنه لا شك من المساءلين عن هذا الضعف وعن عدم التصدي له، على ان الامر يحتاج الى وقفة صغيرة فاللجنة حينئذ كانت لاتزال مبتدئة ولم يستقر العمل فيها بالصورة التي هي عليها الآن، ولم تجتمع إلا اربعة اجتماعات، كان منها اجتماع من غير نصاب، ومما يدل على صحة قولنا ان اللجنة تقوم بدورها المرسوم لها وفي حدود اختصاصاتها ووفقا للآلية المعتمدة من الوزارة.

جاء في البيان: اما ما اشار إليه من مخالفة الاتحاد للقرار الوزاري الخاص بتوفير السلع من المورد الأساسي دون اللجوء الى الشركات الوسيطة فالاتحاد لم يخالف هذا القرار وإنما يطبقه تطبيقا كاملا وبمنتهى الدقة، وبالنسبة لسلعة الزيت فهي قبل صدور القرار الوزاري والتونة استيراد مباشر من المصنع في تايلند، وبعد ذلك اصدر رئيس الاتحاد الحالي قرارا بمنع التعامل مع جميع الشركات الوسيطة، واما قوله إن اللجنة لا تعتمد الا الشركات التي لديها وكالات حصرية وان هذا مخالف للقانون التجاري الدولي والمحلي، وكذلك ما اثاره عن كثرة تعاميم الاتحاد الخاصة بالأسعار، وما طلبه بشأن ارفاق الدراسة مع التعاميم، إلى غير ذلك من امور كثيرة ذكرها فاعتقد ان رئيس لجنة متابعة ومراقبة الاسعار قام بالرد عليها جميعها عند مداخلته هاتفيا اثناء اللقاء التلفزيوني، وقد كانت إجابة واضحة كل الوضوح ومقنعة تماما لكل المشاهدين، مما يغنينا عن إعادتها.

ورد بيان الاتحاد على تسمية العدساني للجنة متابعة ومراقبة الاسعار (لجنة إعلامية) لتشتيت وتتويه المستهلك إلى آخر ما قاله فضلا عن عدم صحة هذا القول الذي لم ينطو إلا على عبارات خاوية فجة لا تسمن ولا تغني من جوع كتلك التي يطلقها كل من اراد اقحام نفسه في دائرة الضوء بأننا نجد انه ليس من السهل الضحك على المستهلك وتتويهه وتشتيته فالسوق امام المستهلك مفتوحة ولا يتكبد عناء في معرفة الاسعار المرتفعة من الاسعار المنخفضة، ولهذا السبب لا يمكن للجنة ان توهم المستهلك بأمور ليست حقيقية، لأنه لا شك سوف يكتشفها على الفور.

الكويت تسجل أعلى تبرع عربي وإسلامي لضحايا باكستان

جنيف ـ كونا: كشف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية اليوم أن الكويت سجلت اعلى تبرع عربي واسلامي الى الوقت الحاضر لصالح ضحايا فيضانات باكستان بمنحها خمسة ملايين دولار للمساهمة في احتياجات المتضررين. وأشارت المتحدثة الاعلامية باسم المكتب في مؤتمر صحافي الى ان منظمات الاغاثة الدولية العاملة في باكستان لم تتلق سوى 20 ٪ فقط من اجمالي 460 مليون دولار تطالب بها الأمم المتحدة لمواجهة تداعيات الكارثة.

وأكدت المتحدثة ان المبالغ التي تم الحصول عليها لا تغطي سوى 24٪ من الأموال المطلوبة للتغذية و7٪ فقط من متطلبات الرعاية الصحية و8٪ من تكاليف توفير اقامة مؤقتة ومواد للحياة اليومية و10 ٪ من الميزانية المخصصة لتوفير المياه والصحة العامة ولم يتم الحصول على أي أموال لتغطية تكاليف الحماية وعمليات النقل والاتصالات والتنسيق بين مختلف الجهات.

وفي الوقت ذاته حذرت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر من اتساع الفجوة بين الاحتياجات القائمة على أرض الواقع والموارد المتوافرة حاليا مع استمرار تفاقم الأزمة.

ديوان الهيفي
يتقدمون بخالص التهاني والتبريكات
بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك إلى
حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى
الشيخ/صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه
وسمو ولي عهده الأمين
الشيخ/نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه
وسمو رئيس الحرس الوطني
الشيخ/سالم العلي السالم الصباح حفظه الله ورعاه
وسمو نائب رئيس الحرس الوطني
الشيخ/مشعل الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه
وسمو رئيس مجلس الوزراء
الشيخ/ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه
ورئيس وأعضاء مجلس الأمة والوزراء وأسرة آل الصباح الكرام
والشعب الكويتي الكريم وبهذه المناسبة يسرّ ديوان الهيفي أن يستقبل المهنئين
كل يوم أحد بعد صلاة التراويح و كل عام وأنتم بخير
ديوان الهيفي - العارضية - قطعة 2 - ت 99700909